المحاضرة الحادي عشر

٦- تطوير المناهج الدراسية :-

ان عملية التطوير تتم في ضوء معايير وطبقا لمراحل ونتناول بالتطوير عناصر المنهج واسسه وبقية عملياته وترتبط بعملية التطوير عمليات فرعية اخرى هي : عملية التعديل وعملية التحسين وهاتان العمليتان اقل شمولا واقل عمقا من عملية التطوير نفسها وفي حال فشل التطوير لا تبقى الا عملية التغيير ومن هذه العملية تبدا نقطة الصفر ويمكن ان نعرف التطوير بانه عملية من عمليات تصميم المنهج يتم فيها تنمية جوانب القوة ومعالجة او تصحيح جوانب الضعف في كل عنصر من عناصر المنهج تصميما وتنفيذا وتقويما وفي كل عامل من العوامل المؤثرة فيه والمتصلة به وكل اساس من اسسه وفي معايير محددة وطبقا لمراحل معينة .

ان تطوير التعليم وتحديثه ليس مسؤولية وزارة التربية وليس مهمة خاصة يقوم بها التربويون فحسب وانما صار عملا وطنيا تشارك فيه جميع الهيئات والقنوات الشرعية والافراد ويعكس امال الراي العام وطموحاته ورغباته مما يبين الاساس الديمقراطي للسياسة التعليمية وما تتضمنه من جهود لتطوير التعليم فضلا عن الاساس العلمي الذي يتضمنه اجتهاد المختصين والمسؤولين ولا يزال الجدل والنقاش وتنوع الآراء حيال قضية المناهج وتطويرها قائما بين المنظرين والممارسين التربويين وقد نشا عن ذلك العديد من البدائل والاختيارات امام واضعي السياسة التعليمية وامام متخذي القرار التربوي ويتوقف مستقبل هذه المناهج على مواقف هؤلاء من هذه البدائل وتلك الاختيارات ولعله من الضروري ان نؤكد منذ البداية على ان تحديد موقف من القضايا والاختيارات المطروحة لتطوير مناهج التعليم يجب ان يخضع لعديد من الاعتبارات المتداخلة والمتشابكة في مقدمتها طبيعة النظام التعليمي القائم والسياسة التعليمية والنظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة ومعطيات الثقافة المحلية والانسانية ومتغيرات الثورة التكنولوجية الثالثة التي تشير الى طبيعة المستقبل في القرن الحادي والعشرين ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان اكبر خطيئة ترتكب في مسيرة تطوير المناهج هي النظر الى المناهج بمعزل عن تلك الاعتبارات .

دواعي تطوير المناهج :

هنالك اسباب عديدة تؤدي الى تطوير المناهج منها ما هو متصل بالحاضر والماضي ومنها ما هو متصل بالمستقبل ومن اهم هذه الاسباب ما يلي :-

١- سوء وقصور المناهج الحالية : فعندما يقتنع القائمين بالعملية التربوية بسوء المناهج الحالية فان الاقتناع يدفع الى تطوير المناهج .

٢- التغيرات التي طرأت على التلميذ والبيئة والمجتمع والاتجاهات العالمية والمعرفة والعلوم التربوية .

٣- قد يحدث التطوير نتيجة التنبؤ بحاجات واتجاهات افراد المجتمع والتطوير في هذه الحالة لا يكون نتيجة سبب من الاسباب المرتبطة بالماضي وانما يرتبط بالمستقبل فعن طريق التقدم العلمي يمكن التنبؤ باحتياجات ومطالب الغد .

٤- المقارنة بأنظمة اكثر تقدما فعادة ما تتطلع الدول النامية او المتخلفة الى الدول الاكثر منها تقدما وغالبا ما تستعين بها في تطوير نظمها ومؤسساتها ونظمها التعليمية .

الجهات المسؤولة عن تطوير المنهج :-

جرت العادة في كثير من البلدان حتى البلدان التي يكون فيها نظام اقرار المناهج مركزيا على الاستئناس برأي الميدان المتمثل في معلمي المدارس والمشرفين التربويين المحليين في دراسة مشاريع المناهج في مراحلها المختلفة سواء على مستوى الخطوط العريضة للمناهج او على مستوى المناهج التفصيلية لا بداء الراي فيها قبل اقرارها في المجالس العليا ويمكن لأولياء امور الطلبة وغيرهم من افراد المجتمع المحلي ذوي الاهتمام بالمناهج التربوية ان يسهموا في ابداء ملحوظاتهم حول المناهج وكذلك ينبغي للكليات التربوية او الخبراء والمختصين في مجال العلوم النفسية والاجتماعية والاقتصادية والفنانين والمثقفين وحتى الرياضيين ان يدلوا بدلوهم في عملية تطوير المنهج ولا باس من اشراك الخبراء من المتقاعدين والخبراء الجدد والفلاسفة والمفكرين في عملية تطوير المنهج بالراي او الافكار او البحوث او المقالات لان ذلك سيوفر لأصحاب القرار خزينا من المعلومات يساعدهم في تنفيذ عملية التطوير .

أسس تطوير المناهج الدراسية :-

يشهد القرنُ الحالي حركةً علميةً نشطةً في مجال تطوير المناهج الدراسية، نتيجةَ التطورات العلمية والتغيّرات المتسارعة التي يشهدها هذا العصر، والتي أثّرت بشكل مباشر على مناهج التعليم، مما جعل جميعَ دول العالم تعمل على تطوير المناهج بما يتلاءم مع هذه التطورات، وبدأت فعلاً- أي الدول- بتغيير أهداف التعليم وأغراضه من خلال الكشف عن اتجاهاتٍ جديدة تتصل بطبيعة الفرد وعملية نموه، إضافة إلى تطوير عملية التعليم نفسِها.

ونتيجةً لذلك ، شهِدت المناهج في كثير من دول العالم حِراكاً مستمراً من أجل تطويرها وإصلاحها لتُسايِرَ التطورَ العلمي والتقني ، وتفجرَ المعرفة العلمية في هذا العصر، وذلك من خلال عدة مشاريع إصلاحية لهذه المناهج .

ولكي تصل هذه المشاريع التطويرية إلى الأهداف المنشودة لابد أن ترتكز على عدد من الأسس من أهمها:-

- **التخطيط :**

يحتاج التطوير إلى خطة سليمة شاملة حتى يُحقق أهدافه، بحيث تتكون هذه الخطة من مراحل متلاحقة محدداً لكل مرحلة أهدافها وطرقها والأساليب اللازمة لتحقيقها والزمن المخصص لتنفيذه، وإجراء تقويم في نهاية كل مرحلة حتى يتم تلافي الأخطاء أولاً بأول.

و ضرورة الحصول على بيانات مؤكدة ودراسات وافية؛ كي يتمكن مخططو المناهج من رسم خطة شاملة ودقيقة تُراعى فيها جميع عناصر العملية التعليمية. كما ينبغي أن يرتكز التخطيط على قواعد لكي يكون سليماً ومبنياً عل أسس علمية :

• مراعاة مبدأ ترتيب الأولويات: فقد لا تسمح الإمكانات المتاحة بتحقيق جميع الاهداف في كثير من الأحيان في وقت واحد فإن ذلك يستدعي ترتيب المشروعات التي تتضمنها الخطة وفقاً لأهميتها عل أساس أن يبدأ التنفيذ بما هو أكثر أهمية ثُمَّ ما هو مهم، وفق العمليات الأساسية والمعتمدة في تطوير المنهج .

• مراعاة الواقع والإمكانات: يجب مراعاة الوضع الراهن بظروفه وأبعاده وإمكاناته الحالية كافة وكذلك إمكاناته المتوقعة وبدون هذا يصبح التخطيط نوعاً من الأحلام وضرباً من الخيال.

• الأخذ بمفهوم الشمول والتكامل .

• دقة البيانات والاحصائيات حيث لا بد من استناد التخطيط إلى بيانات صحيحة وإحصائيات دقيقة حول واقع المناهج الحالية.

• المرونة: لا بد من توافر المرونة الكافية في الخطة فقد يحدث عند تنفيذ خطة التطوير ظروف لم تكن متوقعة أو قد تطرأ أحداث لم تكن في الحسبان، ويستدعي هذا إدخال تعديلات على الخطة بحيث تسير دائماً نحو تحقيق الهدف المنشود متخطية كل ما يقابلها من مشكلات وعقبات.

• مراعاة خصائص المتعلم وحاجاته :

إنَّ هدف التربية في المقام الأول هو مساعدة المتعلم على النمو الشامل المتكامل من خلال المنهج، وهذا يحتم على المعنيين في عملية تطوير المنهج مراعاة خصائص نمو المتعلمين في كل مرحلة عمرية والمشكلات المتعلقة بها، وذلك عن طريق تتبع الدراسات والأبحاث التربوية والنفسية والاستفادة من نتائجها في عملية التطوير .

فلكل متعلم طبيعته الخاصة ووظيفة معينة ومراحل نمو بذاتها لكل مرحلة منها خصائص، تختلف هذه المراحل بين المتعلمين كما تختلف بالنسبة للمتعلم نفسه من مرحلة لأخرى.

• مراعاة حاجات المجتمع :

يتعرض أي مجتمع لعدة تغيرات من وقت لآخر، تؤثر على أسلوب حياته مما يتطلب مراعاة المنهج لهذه التغيرات، مهما اختلفت درجتها أو مصدرها أو قوة اتجاهها.

هذه التغيرات متى ما تم مراعاتها أثناء تطوير المنهج، فإن ذلك يؤدي به إلى التنمية الشاملة والتي تعرف بأنها : " عملية مقصودة وشاملة ومستمرة لجوانب وأبعاد عديدة في المجتمع وتحدث من خلال نشاط الإنسان وتدخله لتحقيق أهداف معينة وإحداث تطوير كمي وكيفي في جوانب الحياة في المجتمع وزيادة قدرته الذاتية على إشباع حاجاته المادية والمعنوية لمواجهة مشكلاته وحلها ذاتيًا خلال خطة زمنية معينة".

وفي هذا السياق يشدد على ضرورة دراسة المجتمع والعوامل المؤثرة فيه والتي تؤثر بشكل أو بأخر على تكيّف وانسجام الطالب مع البيئة المجتمعية المحيطة به .

ويمكن الحصول على معلومات وبيانات خاصة بالمجتمع من عدة مصادر من أهمها :-

• رجال السياسة باعتبارهم على وعي كافي بالتوجه السياسي والفلسفي للمجتمع وخططه المستقبلية .

• أصحاب الخبرة وعلماء الاجتماع لأنهم وبحكم تخصصهم على دراية بالبناء الاجتماعي والنظم الداخلية والعلاقات فيما بينها، وكيف يمكن للتعليم .

• خبراء التربية باعتبار أنهم على دراية واسعة بفلسفات التربية، وكيفية التعبير عنها على شكل أهداف تربوية يستفاد منها في تحديد أهداف المنهج المدرسي .

• عينة مثقفة وواعية من المجتمع لأنها أكثر إدراكا بالواقع الاجتماعي وأهم المشكلات الاجتماعية ومعالجتها في المنهج بشكل يحقق الوعي لدى المتعلمين ويكسبهم مهارات مواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها .

• مواكبة الاتجاهات الحديثة :

إن ظهور اتجاهات حديثة في التعليم أدى إلى تطوير المناهج الدراسية، فالتربية شاءت أو لم تشأ تجد نفسها في دوامة التغيير؛ لأنها نشأت من أجل خدمة المجتمع لحل مشاكله والمساهمة في تحقيق أهدافه والعمل ايضاً على نمو الفرد النمو الشامل المتكامل ولا يمكن أن يتحقق هذا التغيير للمجتمع والفرد والتربية ساكنة.

أن أهم التوجهات العالمية المعاصرة التي يجب على مطوري المناهج مراعاتها ما يلي:

• ربط المناهج بالمجتمع والبيئة والحياة .

• دمج التقنية في محتوى المناهج .

• تنظيم المناهج الدراسية وفقاً للمنهج التكاملي .

• التركيز على مهارة التفكير والتخطيط وحل المشكلات .

• مناسبة المناهج الدراسية جميع التلاميذ بمستوياتهم المختلفة .

• تقليل العبء والازدحام في محتوى المنهج .

• تشجيع التلاميذ على الحوار والمناقشة والتواصل مع زملائهم .

• التنويع في أساليب تقويم التلاميذ .

• المحافظة على القيم والهوية الثقافية :

أن الهوية بالنسبة للمجتمع هي مجموعة الخصائص والصفات والسمات التي يتمسك بها مجتمع وتميزه عن غيره من المجتمعات .

وثقافة كل مجتمع تسهم في تشكيل هويته الوطنية، لذا فإن تبيان جوانب الثقافة ومكوناتها وصفاتها، والمحافظة عليها، وانتقائها، وعصرنتها بما يتلاءم مع روح العصر، وكيفية الاسهام في تحقيقه التوازن بين الجانب المادي والمعنوي لها تُعتبر مسؤولية مهمة من مسؤوليات المنهج المدرسي الحديث .

• استشراف المستقبل :

ينبغي ألا تقتصر عملية تطوير المناهج على تلبية حاجات الفرد في الحاضر بل تتعداه إلى التنبؤ بملامح المستقبل .

وُتعدُّ الدراسات المستقبلية المستندة على واقع الامة هدفاً رئيساً في الحياة المعاصرة بالنسبة لجميع المجتمعات وهي أساس التطوير التربوي عموماً وتطوير المناهج خصوصاً، فلم يعد المعنيون بالمناهج يتساءلون عن حاجات الفرد اليوم ولكنهم يتساءلون عن حاجات الفرد والمجتمع في القريب العاجل الأجل، ومن هنا ينطلقون إلى اختيار الخبرات المناسبة للمناهج.

ومن أهم الأمور التي لابد أن تُراعى عند تطوير المنهج في إطار مستقبلي :-

- **تحقيق الاستيعاب والتمكن المقبول بالنسبة للتكنولوجيا واستخدامها في شتى المجالات.**
- **التأكيد على بعض القيم الاصيلة التي تتعرض للاهتزاز والضياع .**
- **العمل على ممارسة الحياة التعاونية والبعد عن الفردية المطلقة في العمل والأنانية التي تدمر المجتمعات.**
- **إكساب الطلاب مهارة الاختيار المهني وفق معايير مقبولة منطقياً .**
- **التأكيد على فكرة التعلم الذاتي من أجل ضمان تحقيق مبدأ استمرارية التعلم .**
- **العمل وإكساب الطلاب مهارات التفكير والابداع في حل المشكلات واتخاذ القرارات المناسبة .**
- **العمل على تحقيق كل من البعد المحلي والبعد القومي العالمي لمفهوم المواطنة .**
- **الشمول والتكامل والتوزان :**

المقصود بالشمول والتكامل مراعاة أن تكون خطة عملية تطوير المناهج شاملة لجميع الجوانب متضمنة لجميع العوامل والعناصر التي لها دور في العملية التربوية، تستدعي دراسة العلاقات بين الجوانب المتعددة ومعرفة تأثير كل جانب على الجوانب الاخرى سلبياً وايجابياً، بحيث تتضافر كل الجوانب لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف بطريقة اقتصادية وفعالة، وهذا لا يتم إلا في ظل نوع من التكامل تتضافر فيه الجهود وتستثمر فيه الإمكانات كافة وفقاً لما يستطيع أن يقدمه كُل جانب حسب دوره وطاقته.

وان الجوانب التي ينبغي أن تشملها عملية تطوير المناهج بما يلي :-

- **الأهداف التربوية ونوع التنظيم المنهجي والمواد الدراسية التي تدرس والسلم التعليمي وطرق التدريس، والوسائل التعليمية، والأنشطة المختلفة التي يقوم بها الطالب والكتب الدراسية والتقويم .**
- **إعداد المعلم وتدريبه وفقاً للاتجاهات التربوية الحديثة .**
- **نظم الإدارة المدرسية .**
- **عملية الاشراف التربوي.**
- **العلاقة بين المدرسة والمنزل ، والمدرسة والبيئة والمدرسة والمجتمع، وكيف تساهم المدرسة في خدمة البيئة والمجتمع .**
- **طريقة تعاون المدرسة مع أجهزة التربية غير المباشرة مثل: وسائل الاعلام المختلفة .**

بينما يقصد بالتوازن تحديد الوزن النسبي لكل عامل أو جانب وفقاً لقدراته ومساهمته في تحقيق الهدف وفقاً للدور الذي يمكن القيام به.

• التعاون :

لا بد من تعاون كل الأطراف المعنية بالمناهج الدراسية سواءً من داخل العملية التعليمية أو خارجها، وانها" عملية التطوير ينبغي أن تتم بتعاون بين جميع من له علاقة بالمنهج ويتأثر به مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل المعلم والطالب وولي الأمر والمشرف التربوي ".

ولا يعني اشتراك الأطراف المعنية بعملية التطوير تساوي دور كلاً منهم مع الاخر وإنما المقصود إعطاء الفرصة لكل فرد لكي يعبر عن رأيه ويبين وجهة نظره بكل وضوح.

• الاستمرارية :

ينبغي أن يكون التطوير مستمراً حتى تواكب المناهج الدراسية التغيرات المتجددة، فارتباط المنهج بالمجتمع وحركته التنموية المستمرة، يُحتم على أن تتم عملية التطوير باستمرار ، حيث أن جودة المنهج تقاس بما يعكسه من تغييرات تحدث في المجتمع، ونظراً لأن المجتمع مستمر في التغيير، ومن هنا فإن المناهج مهما بُذل من جهد في تطويرها فإنها لن تصل إلى درجة الكمال، وعليه يجب أن يكون التطوير عملية مستمرة وعلى فترات غير متباعدة .

وترتبط استمرارية تطوير المناهج باجراءات تنفيذ المنهج يجب أن يصاحبها تقويم مستمر، ثم يتلو ذلك تعديل المنهج أو تطويره في ضوء نتائج التقويم، مما يساعد على تحقيق أهداف هذا المنهج، ويقتضي ذلك مراجعة أو مراعاة الإمكانات المادية والبشرية المتاحة ، والعوامل ، والظروف المختلفة ، وبذلك تصبح عملية التطوير مستمرة لا تتوقف عند طرح المنهج المتطور في أرض الواقع ولكن المنهج المطور يحتاج إلى عملية متابعة وتقويم ، وطالما أن هناك عملية متابعة وعملية تقويم فهناك بالضرورة عملية تطوير وهكذا تصبح عملية التطوير مستمرة باستمرار العملية التعليمية .

• ضرورة الفصل بمدة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات بين عملية التطوير وعملية التطوير التي تليها ، وذلك لعدة اسباب منها :-

- إعطاء فرصة للمنهج المطور بأن يستقر إذ أن السنوات الاولى للتنفيذ المنهج المطور تواجه عقبات ومشكلات، ثم بعدها يبدأ الاستقرار.

- الحكم على المنهج بطريقة موضوعية.

- حتى يكون اقتصادياً.

- مواكبة الثورة العلمية والتطور التقني:

تشهد البشرية ثورة علمية تقنية تمثلت في الثورة الذرية وثورة الفضاء، ومن ثُمَّ ثورة المعلومات والاتصالات مما يؤدي إلى فرض تحديات على واقعنا التعليمي، الذي بالإمكان مواجهتها من خلال المناهج الدراسية عن طريق :-

• الاستفادة الكاملة من معطيات التقنية الحديثة واستثمارها لصالح العملية التعليمية ويتطلب ذلك تغيرات جوهرية في مستوى عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم والقيم الخاصة بها،

فالقضية ليست محصورة في إنشاء مختبرات ، وتوفير أجهزة، وتقنيات بقدر ماهي في إيجاد الفرد القادر على التعامل بكفاءة مع هذه المعطيات .

• التركيز على تنمية عمليات التفكير العليا من خلال المناهج الدراسية لدى المتعلمين والتي تمكنهم من التعامل المستنير مع المضامين المعرفية .

• انفتاح المناهج الدراسية على المستجدات المعرفية، وطلبها، والبحث عنها والاستفادة منها بحيث تصبح مطلباً وهدفاً لهذه المناهج .

• التجريب :

يعد تجريب المنهج قبل تعميمه من الأمور المُهمة لعملية التطوير؛ وذلك لتلافي الاخطاء التي قد تقع في فترة التجريب وعلى نطاق ضيق.

" أن تجريب المنهج المطور هو الضمان الأكيد للتحقق من بلوغه الأهداف المحددة له، وهو في الوقت نفسه منصة انطلاق لتطوير جديدة بناء على نتائج تقويم التجربة ".

وتتحدد أهداف التجريب بما يلي:-

• إثبات صحة أو خطأ الموضوعات المتضمنة في المنهج المطور الذي يخضع للتجريب.

• معرفة نقاط القوة والضعف في المنهج المطور.

• التعرف على بعض المشكلات التي تظهر عند التنفيذ والتجريب، ومن ثم إيجاد الحلول العلمية المناسبة لها .

• التعرف على مدى تأثير أحد جوانب المنهج في الجوانب الاخرى، ومن ثُمَّ تعديل في هذه الجوانب .